

خطة بحث بعنوان

**"القانون الرقمي وتطبيقه علي التجارة الالكترونية بالمملكة العربية
السعودية ورؤية 2030"**

**"Digital Law and its Application to E-Commerce in the
Kingdom of Saudi Arabia and Vision 2030,,**

إعداد/ محمد عبدالله العتيبي

الرقم الجامعي

242001301

للتسجيل لدرجة الماجستير في القانون الرقمي
(كلية العلوم الإنسانية)

2025م

مقدمة الدراسة:

القانون الرقمي هو مجموعة من القواعد التشريعية التي تنظم التعاملات الرقمية والإلكترونية في المجتمع، ويهدف إلى ضمان الأمان، والشفافية، وحماية الحقوق في البيئة الرقمية، يتعلق هذا القانون بعدد من القضايا مثل حماية البيانات الشخصية، والتجارة الإلكترونية، والعقود الرقمية، والجرائم الإلكترونية، في هذا السياق، يساهم القانون الرقمي في تنظيم وتطوير البيئة الرقمية، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز الابتكار.

تعد المملكة العربية السعودية واحدة من الدول التي تسعى لتطوير البيئة الرقمية وتشجيع التجارة الإلكترونية بشكل مستدام في هذا الإطار، بدأت المملكة في سن العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لتشمل التعاملات الإلكترونية في مختلف القطاعات التجارية. (كريم ، 2023).

تعتبر "نظام التجارة الإلكترونية" في السعودية من أهم التشريعات التي ساعدت على تنظيم السوق الرقمي، حيث يهدف هذا النظام إلى حماية حقوق الأطراف المتعاملة عبر الإنترنت، مثل حماية البيانات الشخصية، وضمان أمن المدفوعات الإلكترونية، وتسوية المنازعات عبر الإنترنت، من أبرز القوانين التي تم إقرارها مؤخراً قانون حماية البيانات الشخصية الذي يضمن سرية المعلومات وحقوق الأفراد في كيفية استخدام بياناتهم الشخصية في الأنشطة التجارية عبر الإنترنت. (صديقي، 2022).

تعتبر رؤية المملكة 2030 تحولاً استراتيجياً في جميع جوانب الحياة في المملكة، بما في ذلك القطاع الرقمي، تمثل التجارة الإلكترونية جزءاً أساسياً في تحقيق أهداف الرؤية، حيث تهدف المملكة إلى جعل الاقتصاد الرقمي جزءاً رئيسياً من الاقتصاد الوطني، تسعى المملكة إلى تعزيز الرقمنة وتطوير بنية تحتية رقمية، مما يعزز التجارة الإلكترونية ويشجع على الابتكار في هذا المجال.

في إطار رؤية 2030، تم إطلاق عدد من المبادرات التي تدعم التجارة الإلكترونية، مثل منصة "مراس" وبرنامج "الفرص الرقمية"، اللذان يهدفان إلى تحسين بيئة

الأعمال الرقمية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الرقمية محلياً وعالمياً، تسعى المملكة إلى تحسين خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز التشريعات لحماية حقوق المستهلكين وتعزيز الشفافية في المعاملات التجارية الإلكترونية. (قامش، محمد، 2024).

إجمالاً، تسهم هذه السياسات في توفير بيئة قانونية آمنة ومستقرة تدعم التجارة الإلكترونية وتنمي الاقتصاد الرقمي في السعودية، بما يتماشى مع أهداف رؤية 2030.

أهمية البحث:

يشهد القانون الرقمي أهمية متزايدة في العالم، خاصة مع توسع الاعتماد على التقنية في العديد من المجالات، ومن أبرزها التجارة الإلكترونية، في المملكة العربية السعودية، يعتبر القانون الرقمي أداة محورية لتحقيق الأهداف الوطنية ضمن رؤية 2030، التي تركز على تعزيز الاقتصاد الرقمي وتشجيع الابتكار وتطوير البنية التحتية الرقمية.

الأهمية النظرية للقانون الرقمي

1. تنظيم العالم الرقمي: يسهم القانون الرقمي في وضع أسس وقواعد واضحة تنظم النشاطات الرقمية، بما في ذلك العقود الرقمية وحقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات الشخصية.

2. حماية الحقوق والمصالح: يضمن القانون الرقمي حماية حقوق الأفراد والشركات والمؤسسات في البيئة الرقمية، مما يعزز الثقة ويشجع الاستخدام الآمن للتقنية.

3. التكيف مع التطورات التقنية: يوفر القانون الرقمي إطاراً يسمح بتكيف القوانين والتشريعات مع التطورات السريعة في التقنيات، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وهو ما يساهم في تعزيز الابتكار بشكل قانوني ومنظم.

الأهمية التطبيقية :

1. حماية المستهلكين: يضمن القانون الرقمي حماية حقوق المستهلكين في المعاملات الإلكترونية، مثل ضمان صحة المنتجات، وسياسات الاسترجاع، والشفافية في المعلومات، مما يعزز ثقة المستهلكين.

2. تنظيم العلاقات التجارية: يسهم القانون الرقمي في تحديد حقوق وواجبات الأطراف المتعاقدة في التجارة الإلكترونية، مثل توفير خدمات دفع آمنة وآليات لحل النزاعات بشكل إلكتروني.

3. تعزيز الابتكار: من خلال توفير بيئة قانونية منظمة، يتيح القانون الرقمي للشركات الناشئة ورواد الأعمال الاستفادة من المنصات الرقمية لابتكار حلول تجارية جديدة، بما يتوافق مع القوانين.

تطبيق القانون الرقمي على التجارة الإلكترونية في السعودية ضمن رؤية 2030

1. تحقيق التحول الرقمي: تهدف رؤية 2030 إلى زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي، ويعتبر القانون الرقمي أساسياً لتطوير التجارة الإلكترونية في هذا الإطار.

2. تعزيز التجارة المحلية والدولية: من خلال قوانين وتشريعات تحمي الأعمال، تشجع رؤية 2030 المستثمرين الدوليين على الدخول في سوق التجارة الإلكترونية السعودية، مما يدعم النمو الاقتصادي.

3. الابتكار والتنمية المستدامة: من خلال إنشاء بيئة قانونية مشجعة، تستطيع المملكة استقطاب الشركات العالمية المتخصصة في التقنية والتجارة الإلكترونية، مما يعزز الابتكار ويخلق فرص عمل.

بالتالي، يلعب القانون الرقمي دوراً رئيسياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية لرؤية 2030 من خلال تنظيم التجارة الإلكترونية، وحماية حقوق المستهلكين والشركات، وتعزيز الثقة في الأسواق الرقمية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

مشكلة الدراسة:- فيما يلي بعض النقاط التي قد تشكل مشكلة الدراسة:

مع زيادة الاعتماد على الإنترنت في التجارة، ظهرت تحديات قانونية تتعلق بحماية البيانات الشخصية، الأمان السيبراني، المعاملات الرقمية، وحقوق المستهلك، تتطلب هذه التحديات قوانين وتنظيمات جديدة للتعامل مع قضايا مثل الاحتيال الإلكتروني، وحماية الملكية الفكرية، والامتثال للممارسات التجارية العادلة، كيفية تكييف النظام القانوني السعودي ليواكب التطورات الرقمية والتكنولوجية في التجارة الإلكترونية. في هذا السياق، يمكن النظر في قانون التجارة الإلكترونية السعودي (قانون المعاملات الإلكترونية) وكيفية تحسينه ليتماشى مع التغيرات السريعة في هذه الصناعة

تُعد رؤية 2030 لمملكة العربية السعودية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحفيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية من هنا، تكمن المشكلة في كيفية تنسيق القوانين الرقمية مع أهداف الرؤية لتسهيل نمو التجارة الإلكترونية في المملكة وزيادة الاعتماد على التقنية في تحسين الاقتصاد الوطني، بما أن التجارة الإلكترونية تندرج ضمن نطاق عالمي، فهناك حاجة إلى التنسيق مع الأنظمة القانونية الدولية لتفادي التضارب بين القوانين المحلية والدولية، مثل معايير الاتحاد الأوروبي أو قوانين التجارة الرقمية العالمية. (Mann, 2014).

كيفية ضمان حقوق المستهلك في بيئة التجارة الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بالحماية من الاحتيال وحماية البيانات الشخصية، دور التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، البلوك تشين، وتقنيات الدفع الرقمي في تطوير التشريعات وتنظيم التجارة الإلكترونية. (Chaffe & Hemphill, 2019).

تحديد وتطوير إطار قانوني مناسب يساهم في تعزيز التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية ويواكب التحديات القانونية والتكنولوجية، مع مراعاة أهداف رؤية 2030 في التحول الرقمي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

وعلى ذلك فيمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- ما أثر القانون الرقمي وتطبيقه علي التجارة الالكترونية بالمملكة العربية السعودية ورؤية 2030 ؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

يمكن توجيه تساؤلات البحث الآتية:

1. ما مدي توافق التشريعات السعودية الحالية مع المعايير الدولية في مجال القانون الرقمي والتجارة الإلكترونية؟

2. كيف تساهم رؤية 2030 في دعم وتطوير التشريعات الرقمية في المملكة؟

3. ما هي التحديات القانونية التي تواجه التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية؟

4. ما هي تأثيرات القوانين الجديدة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية على التجارة الإلكترونية؟

5. ما هو تأثير النظام الضريبي الرقمي على قطاع التجارة الإلكترونية في السعودية؟

منهج الدراسة:

المنهج القانوني التقليدي والمنهج التطبيقي بين الجوانب القانونية التقليدية والتحديثية لضمان تطوير كوادر قانونية مؤهلة لمواكبة التحديات القانونية الناشئة من التطورات التكنولوجية والتجارة الإلكترونية في إطار رؤية المملكة 2030، حيث يساعد هذا المنهج الطلاب في فهم الإطار القانوني الذي يدير التجارة الإلكترونية ويعزز الوعي بآليات حماية المستهلك، ويشمل مهارات حل المشكلات القانونية الحديثة المتعلقة بالتكنولوجيا، مما يساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030 في بناء اقتصاد رقمي مستدام وآمن.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تهدف إلى تحقيق تطور شامل في مختلف القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية، من بين الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة وتطبيق القانون الرقمي على التجارة الإلكترونية في السعودية يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1. تحسين بيئة الأعمال الرقمية من خلال وضع قوانين ولوائح تحمي الأطراف المشاركة في التجارة الإلكترونية وتعزز الثقة بينهم.

2. تعزيز الأمان القانوني وضع تشريعات تضمن سلامة المعاملات الإلكترونية وحماية المستهلكين والتجار على حد سواء.

3. تعزيز التوجيه الاستراتيجي من خلال تحديد الأهداف والخطط التشريعية التي تدعم التطور التكنولوجي وتعزز مكانة المملكة كوجهة جذابة للاستثمار في القطاع التقني.

4. تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدعم التجارة الإلكترونية وتوفير البنية التحتية اللازمة لنمو هذا القطاع.

5. تعزيز التعاون الدولي لضمان التوافق مع المعايير الدولية والتبادل المثمر للخبرات في مجال القانون الرقمي والتجارة الإلكترونية.

هذه الأهداف تعكس التزام المملكة العربية السعودية بتحقيق رؤيتها 2030 من خلال تعزيز القطاع الرقمي ودعم التجارة الإلكترونية كوسيلة لتعزيز الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

دراسة (2019) Vasily V. Tarakanov, Agnessa. بعنوان
Information Society, Digital Economy and Law هدفت إلى
تحليلاً مفصلاً وشاملاً لمشاكل تحولات القانون الحديث في ظل التطور النشط لمجتمع

المعلومات، والتي تم تحديدها وتقديمها في مقالات المشاركين في المؤتمر العلمي العملي الدولي "معلومات روسيا 2019: الخدمات الحكومية الإلكترونية؛ العدالة؛ دوران الممتلكات". المؤلفون هم أعضاء في لجنة البرنامج لهذه الأنشطة المعينة، ويحددون نطاق مهام البحث، فضلاً عن نطاق وتوجه التوصيات والتطورات المتوقعة. الطبيعة متعددة التخصصات والقطاعات للمؤتمر المقدر لمجموعة واسعة من الأساليب المنهجية للمقال التمهيدي، فضلاً عن الأسس المعيارية والنظرية التي تتجاوز بكثير صناعة واحدة من العلوم القانونية، وتحليل شامل لعمليات تحول التنظيم القانوني في مجال المعلومات والتنمية الاقتصادية الرقمية، بالإضافة إلى العلوم القانونية والمالية والاجتماعية والفلسفية. وبناءً على نتائج الدراسة، يلخص المؤلفون الأطر التنظيمية التي تشكلت على المستويين الدولي والوطني لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي، فضلاً عن تحديد المشاكل النموذجية والفريدة (حسب نوع العلاقة)، والتي تعوق المزيد من تطوير اللوائح القانونية المناسبة. وتتجلى المشاكل الفريدة في مثال التنظيم القانوني للوثائق الإلكترونية. ومن بينها: عدم وجود تعريف موحد للوثيقة الإلكترونية في القوانين، والتعقيدات التنظيمية المتعلقة بإجراءات الحصول على توقيع إلكتروني مؤهل. كما يقدم المؤلفون توصيات ومقترحات لمعالجة هذه المشاكل.

هدفت دراسة صديقي, ايمان (2022)، بعنوان تنازع القوانين في مجال التجارة الإلكترونية- الصعوبات و الحلول المقترحة. إلي ان التكنولوجيا نوعا جديدا من التجارة تنشأ في بيئة افتراضية رقمية، تبرم من خلالها عقود الكترونية تتخطى الحدود الجغرافية، مما استوجب وجود جهود دولية لجعل القانون يحيطها بقواعد تضمن حقوق المتعاملين من خلالها، وتضبط إجراءات سيرها. والتجارة الإلكترونية الدولية تواجه مصاعب كثيرة في مسألة تنازع القوانين وتحديد القانون الواجب التطبيق على العقود المبرمة بمناسبتها، مما أدى إلى ظهور اجتهادات فقهية تتمحور حول فكرة تكييف قواعد الإسناد التقليدية في المنهج التنازعي مع التجارة الإلكترونية وخصائصها، أو إيجاد قانون موضوعي مستقل ينشأ بين متعاملها يتمشى مع

متطلباتها، إضافة إلى إيجاد آليات تسوية النزاعات عبر الإنترنت مناسبة لهذا النوع من التجارة.

دراسة واثق عبد الكريم حمود(2022)، بعنوان الخصوصية الرقمية في نطاق القانون الدولي. هدفت إلى الخصوصية الرقمية هي العالم الرقمي لأي شخص أو جهة معينة حيث تشمل كل شيء رقمي يتعلق بهؤلاء الأشخاص أو الجهات، مما جعل الخصوصية الرقمية اليوم تعد من أهم حقوق الإنسان التي ينبغي أن يتمتع بها الأشخاص مما أدى بالدول أن تراعيها عند اتخاذها إجراءات للحفاظ على أمنها، وأن لا يتم انتهاك خصوصية أي شخص بدون رضاه وأن يتم مراعات شروط انتهاك الخصوصية الرقمية في حالة الضرورة بأقصى حد ولغاية محددة بذاتها وتشمل الخصوصية الرقمية خصوصية الأشخاص والجهات الأخرى وحتى الدول لكون انتهاك الخصوصية الرقمية للدول يعد انتهاك لسيادتها وأمنها.

دراسة Devia ،Ameliana, (2022) بعنوان Aspek legalitas subjek pengguna Tanda Tangan Elektronik (Digital Signature) dalam perjanjian E-commerce melalui Aplikasi Shopee هدفت الدراسة إلى العديد من الأشياء التي تحبها والشروط التي عندما توقع على شخص ما أن يحدث، يمكن إعلان صحة التوافق. وهذا يحتاج إلى بحث لأن التطور السريع يتطلب من البشر أن يسهلوا الإنسان، وخاصة في التوافقات الإلكترونية. ومع ذلك، هناك العديد من المبدعين في مجال التكنولوجيا في المعاملات الإلكترونية، وخاصة التوافقات الإلكترونية، يريد البشر واضحاً في هذه الحالة. في الوقت الحالي، هناك العديد من التطبيقات في المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية)، أحدها هو تطبيق Shopee. لذا فإن تركيز الموضوع ينصب على الجانب الشرعي لموضوع مستخدم التوقيع الإلكتروني (التوقيع الرقمي) في الاستخدام التجارة الإلكترونية من خلال تطبيق shopee للقضاء الشرعي وقانون المعاهدات. نوع البحث المستخدم في هذا البحث هو قانوني قانوني مع منهج بحثي نوعي. تم إجراء هذا البحث على تطبيق Shopee ، أي من خلال فحص الشروط

وسياسات الخصوصية في التطبيق. وعلى نحو مماثل، يتم تنفيذ مصادر البيانات وتحكم البيانات. ثم تقنية البيانات التي يتم تحديدها هي استخدام التحليل الوصفي. ونتيجة لهذه الدراسة هي استخدام التوقيعات الإلكترونية في الاتفاقيات الإلكترونية المقدمة في اتفاقيات Shopee عند النظر إليها من جهة قانونية حسب ما هو مكتوب في قانون ITE ، ولكن لا يزال هناك تناقض مع القانون المدني فيما يتعلق بالسن القانوني القادرة على موضوعات مستخدم Shopee. أما الباقيين بالدراسات الإلكترونية فيتوافق مع قانون ITE. وفي الوقت نفسه، فإن نتائج البحث في قانون التشريع الإسلامي هي أن يكون محتوى Shopee ملائماً لركائز وشروط العقد وكذلك البيع والشراء كما هو وارد في KHES. ومع ذلك، فيما يتعلق بالقانون القانوني لموضوع مستخدمي التوقيع الإلكتروني بين تطبيق Shopee وقانون الاستخدام القانوني الشرعي الذي يشير إلى KHES ، لا يزال هناك تناقض.

دراسة محمد ابراهيم قامش (2024)، بعنوان أثر التجارة الإلكترونية وأنشطة صناعة المحتوى على التحاسب الضريبي: التحديات والفرص تهدف الدراسة الى تحليل التجربة المصرية الحالية في التعامل مع الضرائب على التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى، مسلطة الضوء على نقاط القوة والضعف في النظام القائم. كما تستفيد من تجارب دول رائدة في هذا المجال، لاستخلاص الدروس وأفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في السياق المصري، وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق العدالة الضريبية، وفقاً لما نص عليه الدستور المصري، يتطلب تطويراً شاملاً للنظام الضريبي ليواكب هذا النشاط الاقتصادي الحديث. هذا التطوير يشمل مراجعة الأطر التشريعية والتنظيمية، وتحديث آليات التحاسب والفحص الضريبي وتعزيز القدرات التقنية للإدارة الضريبية. وتوصي الدراسة بمراجعة وتحديث التشريعات الحالية، خاصة قانون الضرائب وقانون التجارة الإلكترونية، لتشمل بشكل صريح وواضح الأنشطة المتعلقة بصناعة المحتوى الرقمي. كما يقترح الباحث استخدام القياس الفعلي، وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لترشيد عملية التحاسب الضريبي وتحسين كفاءتها. وتؤكد نتائج الدراسة على ضرورة معالجة أوجه القصور في النظام

الحالي، بما في ذلك صعوبات تحديد وتتبع الدخل من الأنشطة الرقمية، وتحديات التقييم الدقيق للقيمة المضافة في هذا القطاع. وتشير إلى أن تطبيق الحلول المقترحة سيؤدي إلى تحسين كفاءة النظام الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية، مع ضمان العدالة والشفافية في التعامل مع هذا القطاع المتنامي.

الخطة البحثية:

مباحث الدراسة:

1. المبحث الأول: مفهوم القانون الرقمي وتشريعاته

- **المطلب الأول:** مفهوم القانون الرقمي كأحد فروع القانون الحديث.

- **الفرع الأول:** علاقة القانون الرقمي بالتكنولوجيا والمعلومات

- **الفرع الثاني:** التشريعات الرقمية وأثرها على الأفراد والشركات

- **المطلب الثاني:** تأمين الأمان السيبراني

- **الفرع الأول:** تقييم سياسات الأمان السيبراني في السعودية.

- **الفرع الثاني:** تحليل تأثير القوانين الرقمية على حماية البيانات التجارية.

2. المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية في السعودية: التحديات والتنظيمات القانونية

المطلب الأول: التشريعات السعودية المتعلقة بالحقوق الرقمية

المطلب الثاني: دور الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في تنظيم القطاع الرقمي

مباحث الدراسة:

المبحث الأول: الإطار النظري للقانون الرقمي

المطلب الأول: تعريف القانون الرقمي وأهدافه

الفرع الأول: مفهوم القانون الرقمي وأهميته في العصر الرقمي.

الفرع الثاني: أهداف القانون الرقمي

المطلب الثاني: أنواع القوانين الرقمية ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية

الفرع الأول: القوانين المرتبطة بحماية البيانات

الفرع الثاني: القوانين المتعلقة بالأمن السيبراني

الفرع الثالث: القوانين المنظمة للتجارة الإلكترونية

المبحث الثاني: التجارة الإلكترونية وتطبيق القانون الرقمي في السعودية

المطلب الأول: واقع التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

الفرع الأول: مبادرات التحول الرقمي ضمن رؤية 2030 وتبني التجارة الإلكترونية.

الفرع الثاني: إحصاءات حول حجم التجارة الإلكترونية في السعودية وتطورها.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية

الفرع الأول: استعراض نظام التجارة الإلكترونية لعام 2019 وأهدافه.

الفرع الثاني: القوانين التي تكافح الجرائم السيبرانية وتحمي المستخدمين.

الفرع الثالث: تنظيم حماية البيانات ضمن القوانين المعمول بها.

المطلب الثالث: التحديات القانونية التي تواجه التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: التحديات الأمنية

الفرع الثاني: التحديات التقنية

الفرع الثالث: التحديات التنظيمية

المبحث الثالث: تطبيقات القانون الرقمي على التجارة الإلكترونية

المطلب الأول: تنظيم العقود الإلكترونية

الفرع الأول: أنواع العقود الإلكترونية

الفرع الثاني: التحديات القانونية في العقود الإلكترونية

المطلب الثاني: حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: حقوق المستهلك الإلكتروني

الفرع الثاني: القوانين التي تحمي المستهلك من النصب أو الاحتيال.

المطلب الثالث: حماية البيانات الشخصية في التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: دور القوانين في حفظ المعلومات الشخصية ومنع التعدي عليها.

الفرع الثاني: آليات الحماية وأهم المشكلات التي قد تعترض تنفيذها.

المبحث الرابع: القانون الرقمي ورؤية المملكة 2030

المطلب الأول: دور رؤية 2030 في تعزيز القانون الرقمي

الفرع الأول: دور مبادرات رؤية 2030 في دعم القانون الرقمي.

الفرع الثاني: تعزيز البنية الرقمية لتحسين تطبيق القانون.

المطلب الثاني: استراتيجيات الحكومة السعودية لحماية التجارة الإلكترونية

الفرع الأول: تحديث القوانين بما يتماشى مع التطورات الحديثة.

الفرع الثاني : جهود الحكومة لنشر الوعي بين المواطنين والمستهلكين.

المطلب الثالث: تحديات وآفاق تطبيق القانون الرقمي ضمن رؤية 2030

الفرع الأول - التحديات التي تواجه تطبيق القانون الرقمي.

الفرع الثاني - الفرص المتاحة لتحسين البيئة القانونية ضمن الرؤية.

المراجع:

(1) المراجع العربية:

كريم عبد الحليم, إ. (2023). تطوير سياسات التعليم قبل الجامعي في ضوء منظومة التحول الرقمي (دراسة تحليلية). المجلة التربوية لتعليم الكبار, 5(4), 1-30.

صديقي. (2022). تنازع القوانين في مجال التجارة الالكترونية-الصعوبات و الحلول المقترحة (Doctoral dissertation), مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج).

قامش, م. ا., & محمد ابراهيم. (2024). أثر التجارة الإلكترونية وأنشطة صناعة المحتوى على التحاسب الضريبي: التحديات والفرص. مجلة البحوث المالية والتجارية, 25(4), 307-328.

د. واثق عبد الكريم حمود. (2021). الخصوصية الرقمية في نطاق القانون الدولي. مجلة الباحث للعلوم القانونية, 2(1).

المراجع الأجنبية:

Mann, R. J. (2014). *Electronic commerce*. Aspen Publishing.

Chaffey, D., Edmundson-Bird, D., & Hemphill, T. (2019). *Digital business and e-commerce management*. Pearson Uk.

Ameliana, D. F. (2022). *Aspek legalitas subjek pengguna Tanda Tangan Elektronik (Digital Signature) dalam perjanjian E-commerce melalui Aplikasi Shopee* (Doctoral dissertation, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim).

Tarakanov, V. V., Inshakova, A. O., & Dolinskaya, V. V. (2019). Information society, digital economy and law. *Ubiquitous Computing and the Internet of Things: Prerequisites for the Development of ICT*, 3-15.